أسماء الأفعال في الدرس النحوي
إشكالية المصطلح والتناول قديماً وحديثاً

✍ . الدكتورة هدى أحمد حسن*

الملخص

لقد حرص النحاة في درسهم النحوي والصرفي على استقراء اللغة : مفرداتها وتراكيبها ، ومن ثمَّ تمييز المصطلحات بوضع الحدود لها ، وبيان شروطها وأقسامها ؛ للخلوص إلى قوانين تحكم تأليف الكلام بما يحقق وظيفة اللغة الاتصالية .

وقد كان تناولهم لمجموعة من الكلمات تحت مسمى"اسم الفعل" إثر ملاحظة علمية ؛ لاتفاقها في مجموعة من الخصائص الشكلية أو الدلالية . إلا أن ذهابهم إلى اتباعها إلى واحد من أقسام الكلمة ، ومن ثم اصطلاحهم على تسميتها " أسماء الأفعال" خلق اضطرابا في درسهم لهذه الكلمات .

---

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية بجامعة النيلين.

وعليه جاءت هذه الورقة البحثية محاولة للربط بين جهود القدماء وآراء المحدثين ؛ وصولاً إلى ترجيح ما يتناسب مع منهج الدرس اللغوي السليم وذلك من خلال تناول العناصر الآتية:

أولاً : حد اسم الفعل وتصنيفه بين أقسام الكلام.

١- آراء النحاة القدماء. ٢- آراء المحدثين .

ثانياً : الغرض من أسماء الأفعال عند النحاة وعلماء اللغة المحدثين.

ثالثاً : الأحكام النحوية الخاصة بأسماء الأفعال، ويتناول ما يلي:

١- التنوين كعلامة اسمية.

٢- نيابة اسم الفعل عن الفعل، ويشمل:

أ- انقسامه بأقسام الفعل.

ب- إعماله عمل الفعل على ضعف.

٣- مشابهته للحروف .

٤- الخلاف حول تأثر اسم الفعل بالعوامل.

رابعاً : أنواع أسماء الأفعال بين القياس والسماع.

خامساً : نتائج الدراسة .

أولا : حد اسم الفعل وتصنيفه:

١- آراء النحاة القدماء:

ويطالعنا الحديث عن أسماء الأفعال في أول كتب النحو عند الحديث عن أقسام الفعل وتعريفها ، إذ نجد النحاة في تعريفهم للأفعال وذكر علاماتها يقولون: وما لم يقبل العلامات مما انطبق عليه تعريف الفعل فهو اسم فعل. وعليه يقول ابن عقيل في شرح الألفية: "فإن دلت الكلمة على الأمر، ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل. وإلى ذلك أشار بقوله :

والأمر إن لم يك للنون محل ❖❖❖ فيه هو اسم نحو صه وحيهل"[1]

ويزيد الأشموني الأمر إيضاحاً فيقول: "كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون، كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على المضارع فعلاً عند انتفاء قبول "لم" كـ"أوه" بمعنى

---

[1] ابن عقيل "شرح ألفية ابن مالك " ٢٢.

أتوجع، و"أف" بمعنى أتضجر، وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول التاء كهيهات"[1].

و لم يقف النحاة في تناولها عند ذلك الحد وإنما جعلوا لها باباً خاصاً تناولوا فيه أحكامها فتحدث عنها سيبويه قائلاً: "واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك أنها أسماء"[2]، وعنها قال ابن مالك في الكافية:

نائب فعل غير معمول ولا ❖❖❖ فضلة اسم فعل ...

شارحاً بقوله : "نائب فعل: جنس يعم المصدر العامل، واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم الفعل والحروف التي فيها معاني الأفعال.. فخرج بقولي: "غير معمول" ما سوى اسم الفعل والحروف.. وخرج بقولي: ولا فضلة الحروف؛ لأن كل جملة بعض أجزائها حرف فإنها يتم بدونه كونها جملة.."[3].

---

[1] الأشموني " شرح الألفية " ٤٠/١.

[2] سيبويه "الكتاب" ٢٤٢/١.

[3] ابن مالك "شرح الكافية" ٤٣/٢.

ويعرف الأشموني اسم الفعل بقوله: "ما ناب عن فعل في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة" ثم يقول: "القيد الأول.. يخرج المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، واسم الفاعل ونحوهما والقيد الثاني... لإخراج الحروف"[1].

وقال ابن هشام في تعريفها: "ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً كـ"شتان"، "صه" و"أوه"[2] ويوافقه قول ابن الناظم: "هي ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالاً، كشتان بمعنى افترق، وصه بمعنى اسكت"[3] واستعمالها كالأفعال: كونها عاملة غير معمولة[4].

أما الزمخشري فقد ذكرها ضمن الأسماء ولم يعرفها، وإنما ذكر ضروبها، وسلك مسلكه في ذلك ابن الحاجب والرضي، فانصرفا إلى ذكر أحكامها دون تعريفها، إذ إن قول ابن الحاجب "أسماء الأفعال ما كان

---

[1] الأشموني "شرح الألفية" ٩١/٤.

[2] ابن هشام "أوضح المسالك" ١٠٥/٢.

[3] ابن الناظم "شرح الألفية" ٦١١.

[4] وفيه خلاف سيأتي بإذن الله.

بمعنى الأمر أو الماضي"[1] لا يعد حداً، فضلاً عن عدم ذكره اسم الفعل المضارع الذي ذكره غيره النحاة.

ويذهب السيوطي في تعريفه إلى تأكيد اسميتها ، فيقول :"هي أسماء قامت مقام الأفعال"[2] آخذا على ابن مالك في"التسهيل"تعريفها بأنها: "ألفاظ قامت مقام الأفعال "[3]؛ لأن إن وأخواتها تدخل حينئذ في هذا الحد. ويرد على مأخذ السيوطي بأن ابن مالك قد أثبت اسميتها في أكثر من موضع[4].

ويعلل ابن يعيش تسمية النحاة لها بـ "أسماء الأفعال" فيقول: "اعلم أن معنى قول النحويين أسماء الأفعال المراد به أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها فقولنا " بُعْد" دال على ما تحته في المعنى ، وهو خلاف القرب، وقولك "هيهات" اسم للفظ "بعد" دال عليه ،كذلك سائرها "[5].

---

[1] ابن الحاجب " الكافية" ٣/١٦٥.

[2] السيوطي "الهمع" ٢/١٠٥.

[3] ولم أجد نص تعريف ابن مالك الذي ذكره السيوطي في كتاب " شرح التسهيل" .

[4] انظر : ابن مالك "شرح التسهيل" ١/١٧.

[5] ابن يعيش المفصل" ٤/٢٥.

الخلاف حول تصنيفها:

١. إن القول باسمية هذه الكلمات رأي منسوب إلى البصريين ، و هو الرأي الغالب المتداول في كتب النحاة.

٢. أورد الأشموني وغيره من النحاة رفض الكوفيين اسمية هذه الكلمات ، وذهابهم إلى أنها أفعال حقيقة ، كما نسب الأشموني إلى بعض البصريين القول بأنها أفعال استعملت استعمال الأسماء[١] وفيه يقول الصبان معلقاً :"مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد ، الاختلاف بينهما ليس إلا في العبارة"[٢]

٣. ذكر الأشموني والسيوطي والصبان ذهاب بعض النحاة إلى عد أسماء الأفعال قسماً رابعاً قائماً بذاته من أقسام الكلمة الثلاثة سماه "الخالفة"[٣] ، وقد نُسب هذا الرأي للفراء ، بناء على ما جاء في كتابه"معاني القرآن" من إطلاقه مصطلح "الخالفة" على اسم الفعل "دونك"[٤].

---

[١] الأشموني "شرح الألفية" ٣/٩١ – ٩٢.

[٢] الصبان " حاشية الصبان" ٣/٢٨٨.

[٣] السيوطي "الهمع" ١/٤.

[٤] الفراء "معاني القرآن" ١/٣٢٢- ٣٢٣ ، وبين المحدثين خلاف إذ حاول محمد عبد الله جبر تأكيد نسبتها إلي ابن صابر مدعياً أن نسبتها إلى الفراء هو نقل خاطئ من الزبيدي ، بينما أكد إبراهيم

٤. فصَّل فريق من النحاة في هذه الكلمات فعدَّ بعضها ظروفاً أو مصادر باقية على اسميتها واعتبر كـ "أف" و "أوّه" أسماء أصوات، وجعل قسماً من هذه الكلمات محدوداً أفعالاً، وقد ذكر ذلك الأشموني قائلاً: "وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته .... وما عداه فعل ...." [١]

٢ـ آراء المحدثين:

ذهب محمد محيي الدين إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة ، ورد رأي القائلين بفعلية هذه الكلمات أو بنيابتها عن المصادر ، ويصف القول بنيابتها عن المصادر بأنه "رأى غير مستقيم" [٢] ، كما يرى أن رأى جمهور الكوفيين القاضي بفعليتها رأي "فاسد من عدة وجوه"، واستدل بأدلة النحاة العقلية لإثبات اسمية هذه الكلمات: كالتنوين، وعدم اتصالها بضمائر الرفع البارزة ، وعدم اتصالها بنون يا التوكيد ، ووضع بعضها على حرفين أصالة.

السامرائي في كتابه "مدارس نحويه" نسبتها إلى الفراء بإحالتنا إلى "معانيه" ، وهو الصحيح ، إذ إن ابن صابر ممن عاش أواخر القرن السابع وأوائل الثامن.

[١] الأشموني "شرح الألفية" ٩١/٣.

[٢] محمد محيى الدين "عمدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" (هامش) ٧٦/٤.

أما عباس حسن فقد أشار إلى مجموعة من التعاريف الموضوعة لاسم الفعل ، واختار من بينها ما عليه الجمهور من أن اسم الفعل : يدل على فعل معين ويتضمن معناه وزمنه ، من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل.

ومضى مُسْرِعاً في إيضاح كيفية دلالة الاسم على مسماه، فجعل اسم الفعل متضمناً بالتبعية لا بالأصالة معنى فعله وزمنه ، وكذا عمله مع عدم التأثر بالعوامل ، لكنه يستدرك الأمر - بعد هذا كله- بنظرة اللغوي الفاحصة قائلاً : " وبالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب ، لا يزال يشوبه بحق بعض الضعف، كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة مع أنها لا موضع لها من الإعراب ... ويخف الاضطراب ويكاد الضعف يختفي – لو أخذنا بالرأي القائل : إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة، وأصحاب هذا الرأي يسمونه "خالفة" بمعنى خليفة الفعل "[1]

وإلى هذا الرأي مال عدد كبير من اللغويين المحدثين، ومن أبرزهم تمام حسان الذي نسب إليه محمد عبد الله جبر بعث الحياة في مصطلح"الخالفة" بعدما وجد تجاهلاً وتسفيهاً من النحاة السابقين له،منذ أخريات القرن

[1] عباس حسن "النحو الوافي" (هامش) ٤/١٤١ – ١٤٢.

السابع وأوائل الثامن الهجريين، إذ يرى محمد عبد الله جبر أن صاحب هذا المصطلح هو أحمد بن صابر الذي عاش في هذه الفترة[1].

ونرى تمام حسان يطلق على اسم الفعل مصطلح "خالفة الإخالة" دون تفسير لمعنى "الإخالة". ولا يقتصر مفهوم "الخالفة" عند تمام حسان وتلميذه فاضل الساقي - على أسماء الأفعال، إنما يتسع ليشمل أسماء الصوت، وخالفة المدح والذم، وخالفة التعجب؛ اعتماداً على تميزها بأحكام خاصة من حيث المعنى والمبنى[2].

ويخالفهما محمد عبد الله جبر في اقتصاره على أسماء الأفعال وأسماء الصوت دون غيرهما، باعتبارهما خوالف لها قسم خاص بها، ويبرهن على ذلك من خلال إنكار قبول هذه الأسماء لعلامات الأفعال أو علامات الأسماء[3].

ووافق أيضاً يوسف الحمادي على عدها قسماً قائماً بذاته، للتخلص من اضطراب النحاة الذي شرحه قائلاً: "حيرت هذه الخالفة النحاة، فلم

---

(1) انظر: محمد عبد الله جبر "أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية" ٥ - ٦. وقد سبقت الإشارة إلى أن الأصح نسبته للفراء.

(2) انظر: تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" ١١٣ - ١١٥، فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي" ٢٥٠.

(3) انظر: محمد عبد الله جبر: "أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية" ٣٠.

يستطيعوا أن يضعوها تحت مصطلح "الاسم" وحده ؛ لأنها لا تحمل بصيغتها التي نقلت إلينا دلالاته التي وضع لها وعرف بها ، كما أنها لا تتصرف تصرفه. ولم يستطيعوا أن يضعوها تحت مصطلح "الفعل" وحده لأنها لا تدل بصيغتها دلالته ولا تقبل علامته"[1].

ولكنه يرى ثمة غموضاً في مصطلحي تمام حسان "الخالفة" و"الإخالة" فيقول: "وأقرب من هذا أن تسمى "خالفة" الألفاظ ذات الدلالات الفعلية بمفرداتها"[2].

أما مهدي المخزومي فقد ذهب مذهباً مغايراً ، إذ رأى أن هذه الكلمات الشاذة أفعال حقيقية كما قال الكوفيون ، ولكنها تخلفت عن سائر الأفعال ، فلم تسلك سبيل الأفعال"[3] فهي على ذلك أفعال شاذة متخلفة وجدت في العربية وفي غيرها من اللغات.

بينما ذهب محمد عيد[4] ومحمد عبد الرحمن الريحاني[5] من المحدثين إلى متابعة النحاة ، فأدرجوها في إطار الأسماء العاملة عمل الفعل.

---

[1] يوسف الحمادي "النحو في إطاره الصحيح" ، ١٦٧- ١٦٨.

[2] يوسف الحمادي "النحو في إطاره الصحيح" ١٦٧- ١٦٨ .

[3] مهدي المخزومي " في النحو العربي ، نقد وتوجيه" ١٤١، ١٤٣.

[4] محمد عيد " النحو المصفي" ٦٤٠وما بعدها.

[5] محمد عبد الرحمن الريحاني " اتجاهات التحليل الزمني" ص ١٤٧.

ثانيا: الغرض من أسماء الأفعال عند النحاة وعلماء اللغة المحدثين:

أشار النحاة القدماء إلى أن لأسماء الأفعال فائدة تؤديها تزيد عما تؤديه الأفعال التي هي بمعناها ، وهذه الفائدة تتمثل في أمرين :

١- الإيجاز والاختصار. ٢- المبالغة في تأكيد المعنى.

وقد جعل ابن يعيش **فائدة الإيجاز** متمثلة في عدم إظهار المضمر مع اسم الفعل، فيقول: " ووجه الاختصار فيها مجيؤها للواحد والتثنية والجمع بلفظ واحد"[١].

بينما يوضح الرضي شارحا وجهاً آخر للإيجاز في مثل قولك" أمامك ودونك زيداً" قائلاً :" كان في الأصل : أمامك زيد ودونك زيد فخذه فقد أمكنك ، فاختصر هذا الكلام الطويل ؛ لغرض حصول الفراغ منه بسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد زيد ... فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد"[٢].

ولعل معنى الإيجاز والاختصار في قلة اللفظ وخفته – دون هذا التفصيل - واضحة جلية، وهو ما عبر عنه من المحدثين مهدي المخزومي إذ يقول : "ما

---

(١) ابن يعيش " شرح المفصل " ٤/ ٢٥.

(٢) الرضي " شرح كافية ابن الحاجب" ٣/ ١٧١.

كان ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداة... ظروفاً ترددت كثيراً في الاستعمال، فاستغنى معها عن ذكر الفعل، فصارت تؤدي ما يؤديه الفعل من دلالة في أقصر لفظ ، وأسرع دلالة"[1].

أما المبالغة في تأكيد المعنى فيجلوها قول الصبان : " فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه : قصد المبالغة ، فإن القائل "أف" كأنه قال:أتضجر كثيراً جداً ... قاله ابن السراج "[2] وذكره ابن يعيش والرضي وكثير من النحاة.

وجعل تمام حسان من المحدثين فائدة أسماء الأفعال **الإفصاح المستعمل للكشف عن موقف انفعالي** ، مؤكداً خصوصية المعنى الإفصاحي الانفعالي الذي تؤديه أسماء الأفعال وتقصر عنه الأفعال ؛ ليثبت الفرق بينهما من حيث عدم دلالة الأسلوب الإفصاحي على زمان محدد على العكس من الفعل ، ومن ثم يرد قول النحاة في تقسيم أسماء الأفعال إلى ماضٍ ومضارع وأمر. ويؤكد ما ذهب إليه مفرقاً بين "أوه" و "أتوجع" بقوله: "لو أنك أحسست بألم مفاجئ فقلت "أوه" لحق على الناس أن يسرعوا إلى

---

[1] مهدي المخزومي "النحو العربي ، نقد وتوجيه" ١٤٢، معنى الاختصار هنا منسوب إلى التعبير "دونك زيداً" لا إلى اسم الفعل عامة، إذ إن مهدي المخزومي يخرج مثل هذه التعابير من دائرة أسماء الأفعال.

[2] الصبان "حاشية الصبان " ٢٨٧/٢.

نجدتك ولكنك لو قلت في هذا الموقف نفسه: "أتوجع" لسألك السامع : مم تتوجع؟ ولم يخف إلى نجدتك ؛ لأن ما قلته خبر مجمل يحتاج إلى تفسير ويحتمل بعده استفهاماً ، وليس إنشاء يتطلب استجابة عملية سريعة ..." [٣].

ويثبت يوسف الحمادي لأسماء الأفعال فائدة الإفصاح على النحو الذي ذكره تمام حسان، ثم يركز على بيان آثار أسماء الأفعال في معاني التركيب ، إذ يرى أنها **تثري المعنى وتجسده** ، ويضرب لذلك مثلاً بلفظه "أف" و "وي" فيقول: "أف" تحمل دلالة التضجر ، ثم هي تجسد هذا المعنى بصوتها وحركة النطق بها ، ولفظه "وي" ... تدل على التعجب من ناحية ، وتجسده بلفظها من ناحية أخرى"[٤]

ثالثاً : الأحكام النحوية الخاصة بأسماء الأفعال:

لقد ذكر القدماء لكل قسم من أقسام الكلمة (الاسم والفعل والحرف) حداً وعلامات ، وقد أدرك عدد من النحاة الفرق بين الحد والعلامة، إذ يقول ابن يعيش في إطار حديثه عن الاسم: " والحد يدل على ضروب الأسماء كلها ، والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس ، نحو قولك : كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدل على ذلك فهو ليس

---

[٣] تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" ١١٦.

[٤] يوسف الحمادي "النحو في إطاره الصحيح" ١٧٥.

باسم . والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس ، نحو قولك : كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم فهذا مطرد ..ولا ينعكس فيقال : كل ما لم تدخله الألف واللام فليس باسم ؛ لأن المضمرات أسماء ولا تدخلها الألف واللام "[1].

إلا أن ما ذكره ابن يعيش لم يستقم مع تصنيفه وتصنيف أصحابه البصريين لأسماء الأفعال . إذ ذهب جمهورهم إلى أنها أسماء بالرغم من انطباق حد الفعل عليها ؛ لعدم قبولها علامات الفعل ، وخرجت من دائرة الفعل بالعلامة لا بالحد .

ولعل المتأمل لا يلمح انطباق تعريف الاسم عليها ، باعتبارها غير دالة على مسمى أو معنى مفرد إلا تأويلاً ، ناهيك أن تكون مسمى لفعل ما . ومع ذلك فقد استدل جمهور البصريين على اسميتها بعلامة هي : التنوين .

وبالنظر إلى موافقة اسم الفعل أو مخالفته لكلٍ من:الاسم والفعل والحرف، نرى بعض أسماء الأفعال قبلت التنوين وهو علامة اسمية، بينما نفى النحاة قبول اسم الفعل أي علامة من علامات الأفعال، مع قولهم بدلالته على الحدث المقترن بالزمان، وإعماله عمل الفعل ، وانقسامه بأقسامه.

---

[1] ابن يعيش "شرح المفصل" ٢٤/١ .

كما أثبت عدد من النحاة مشابهتها للحرف في جمودها وعدم تصرفها وعليه يمكننا الحديث عن أحكام اسم الفعل من خلال تناول ما يلي :

١- التنوين كعلامة اسمية.

٢- نيابة أسماء الأفعال عن الفعل ، وفيه:

أ- انقسامها بأقسامه

ب - إعمالها عمله على ضعف، يتجلى في أمور، هي :

أولها: عدم ظهور الضمير معه.

ثانيها: عدم تقدم معموله معه.

ثالثها: عدم إعماله مضمراً

٣- مشابهتها للحروف ، وفيه:

أ - بناؤها. ب- جمودها.

٤- الخلاف حول تأثرها بالعوامل ، وأثر ذلك في تصنيفها.

١- التنوين :

وقد ذكره ابن جني كواحد من عدة علامات اسمية ألحقها بأسماء الأفعال ، وهي:التنوين والتثنية ، ووجود الجمع في هيهات، ووجود التأنيث في هيهات، وبالإضافة ، ولام التعريف، والتحقير (أي : التصغير)[1].

والحق أن المتأمل في كتب النحو يرد هذه العلامات – عدا التنوين – دون الحاجة إلى الإسراف في الجدل ، وذلك للتكلف في إيقاعها على بضع كلمات محدودة ، ومثل ذلك عد "هيهات" اسماً لجمعه بالألف والتاء ، وضعف هذا القول باد للعيان ، والعدول عنه أولى ناهيك عن رفض جمهرة النحاة لهذه العلامات ما خلا التنوين.

لقد ارتبط التنوين عند كثير من النحاة - بتعريف اسم الفعل وتنكيره، إذ يقول سيبويه:"وزعم الخليل أن الذين قالوا: صهٍ ذاك ، أرادوا النكرة ، كأنهم قالوا : سكوتاً"[2].

وقال صاحب الألفية :

واحْكُم بتنكيرِ الّذي يُنوَّن ◆ ◆ ◆ مِنْها وتعريفُ سِواهُ بَيِّن

---

[1] ابن جني "الخصائص" ٤٤/٣ وما بعدها

[2] سيبويه "الكتاب" ٣٠٢/٣.

وعلى دربه مضى شرّاح الألفية ، إذ يقول ابن هشام:"ما نون من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزم ذلك في "واهاً " ... وما لم ينون فهو معرفة ، وقد التزم ذلك في "نزال" ... وما استعمل بالوجهين فعلى معنيين ، وقد جاء على ذلك : "صه" و "مه" "[1]

ويستدل ابن الناظم بقبول التنوين المؤدي معنى التعريف والتنكير على اسمية هذه الكلمات ، إذ يقول : "لما كانت هذه الكلمات أسماء مضمنة معاني الأفعال ، كانت كباقي الأسماء لا تخرج عن كونها معرفة أو نكرة ،فما تجرد من التنوين معرفة وما تنون نكره"[2]. وهذا القول مطابق لما ذكره ابن مالك في شرحه "للكافيه" ، فجعل علامة تعريف المعرفة منها تجرده عن التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوناً"[3] ويلخصه قول السيوطي: "وما نون منها لزوماً أو جوازاً فهو نكرة وما لم ينون إما جوازاً أو لزوماً فمعرفة"[4].

---

[1] ابن هشام "أوضح المسالك" ٨٣/٤.

[2] ابن الناظم "شرح الالفية" ٦١٤.

[3] ابن مالك "شرح الكافية" ٤٦/٢.

[4] السيوطي "الهمع" ١٠٥/٢.

ومع ما ذهب إليه الرضي من قبول هذه الكلمات للتنوين وتأثرها به تعريفاً وتنكيراً ، وعلى الرغم من أن ظاهر قوله موافقة النحاة - إلا أنه تفرد برأي لم أقف عليه عند غيره، وذلك إذ يقول : " وليس ترك التنوين في جميع أسماء الأفعال عندهم دليل التعريف ، بل تركه فيما يلحقه التنوين دليل التعريف"[1].

والمعنى أنه يرى أن التنوين علامة للتعريف في أسماء الأفعال التي تحتمل التنوين جوازاً ، أما ما لازم التنوين أو تجرد منه مطلقاً فلا يحكم عليه بتعريف ولا تنكيرومن جانب آخر نرى السيوطي ينقل خلافاً في تعريف وتنكير هذه الكلمات قائلاً: "وقيل كلها معارف لا نكرة فيها"[2].

أما المحدثون فقد تباينت آراؤهم في التنوين، حيث نرى فاضل الساقي يذهب مذهب النحاة في عده تنوين "تنكير" إذ يقول: إن الخوالف "لا تقبل التنوين إلا عند إرادة التعميم في بعضها ، فهو في هذه الحالة تنوين وظيفي ، وهو تنوين التنكير"[3]

بينما يرفض مهدي المخزومي الاعتداد بالتنوين لإثبات اسمية هذه الكلمات ، ويوضح ذلك قوله "أما تنوين بعض هذه الأفعال ... فهو ما تمسك

---

[1] الرضي "شرح كافية ابن الحاجب" ١٧٢/٣.

[2] السيوطي "الهمع" ١٠٥/٢.

[3] فاضل الساقي "أقسام الكلام العربي" ٢٣٥.

به البصريون في تسميتها بأسماء الأفعال فلم يخرجها عن فعليتها ؛ لأنه ليس تنوين التنكير الذي هو من خصائص الأسماء ، ولكنه تنوين يلحق بعضها مما كان على حرفين"[1].

وواضح أن تأكيده لفعلية هذه الكلمات- حسب رأيه- هو دافعه الأول في القول بخصوصية التنوين هنا ، إذ ليس هو تنوين تنكير.

أما محمد عبد الله جبر فإنه في إطار قوله بانفراد أسماء الأفعال بقسم خاص بها ، يؤكد أن التنوين الذي اعتمد عليه النحاة كعلامة اسمية هو مجرد ظاهرة لهجية ، يقول في ذلك: " ولقد أدى بي البحث إلى إسقاط ما نسبوه إليه من معنى نحوي وهو معنى التنكير... ورجحت أن التنوين فيها إنما هو ظاهرة لهجية ، تجعلني ألحقه بالتنوين الشاذ ، الذي ليس له معنى وظيفي سوى تكثير اللفظ"[2]. وفي ضوء ذلك يستبعد ما قرره النحاة من تقسيم أسماء الأفعال إلى معارف ونكرات، ومن ثم "إبعادها من قسم الأسماء بشكل قاطع".

وأرى أن رؤية محمد عبد الله جبر تتسق مع الاستقراء والتحليل العلمي ، إذ إن الاعتماد على التنوين ومن ثم التعريف والتنكير لتدعيم اسمية هذه الكلمات **هو قول ضعيف من جوانب ، أهمها:**

---

(1) مهدي مخزومي "في النحو العربي"نقد وتوجيه" ١٤١.

(2) محمد عبد الله جبر "أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية" ٢٣٩٠.

أ- أن ترك التنوين ليس دائماً علامة للتنكير، وإنما يتحقق ذلك في بعض الكلمات التي تنون جوازاً ، وهو ما سبق نقله عن الرضي.

ب- كون التنوين سماعيا ، يقول الرضي: "وليس لحاق...التنوين في جميع هذه الأسماء قياسياً بل سماع ، فليقتصر على المسموع"[1]. وذلك مما يخالف تنوين الأسماء الثابتة الاسمية .

ج- ملازمة التنوين الواقع في هذه الكلمات لبعضٍ منها ، فلا يفارقها أبداً.

د- المعنى المكتسب من التنوين هنا معنى خاص ، ذهب إليه الجوهري وابن السكيت فيما نقله الرضي ، من أن دخول التنوين "فيما دخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما بعده ، وحذفه دليل الوقف عليه ... فيكون التنوين عندها في الأصل تنوين التمكن ... جرد من معنى التمكن في هذه الأسماء ، وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط"[2].

ومن ثم يمكننا القول : إن ما رآه الجوهري وابن السكيت ، بل وما أشار إليه محمد جبر - يصح أن يتخذ أساساً للتعامل مع التنوين الواقع في هذه المجموعة تعاملاً خاصاً ، يرد القول الموجود في كتب النحاة ، الداعي إلى

---

[1] الرضي "شرح كافية ابن الحاجب" ٣/ ١٧٢.

[2] المرجع نفسه ٣/١٧٢ – ١٧٣.

جعل التنوين دليلاً على التعريف والتنكير المؤديين إلى تأكيد اسمية هذه الكلمات .

٢- نيابة أسماء الأفعال عن الفعل :

رأينا في عدد من التعريفات التي أوردها النحاة لاسم الفعل ، تكرارهم لنيابة هذه الكلمات عن الفعل في أدائها لمعناه وإعمالها عمله.وقد اقتضت هذه النيابة عند النحاة أمرين، هما : انقسامها بأقسامه ، وإعمالها عمله على ضعف ، وفيما يلي بيانهما :

الأمر الأول : انقسامها بأقسامه : وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة ، إلا ما أورده الرضي من أن سبب بنائها وقوعها موقع الأمر والماضي ، ولو وقع اسم فعل بمعنى المضارع لأعرب، معتمداً على قول ابن الحاجب : "أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر والماضي"[١].

بينما يقول ابن عقيل في بيان أقسامها :"أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر، وهو الكثير فيها ... وتكون بمعنى الماضي ... وبمعنى المضارع"[٢].

---

[١] الرضي "شرح كافية ابن الحاجب" ٣/١٦٥.

[٢] ابن عقيل "شرح الألفية" ٥٤٢.

وقد ذهب عدد من المحدثين إلى قبول دلالة كل اسم فعل على زمن معين، ومن ثم تقسيم اسم الفعل إلى أقسام مطابقة لأقسام الفعل : اسم فعل أمر ، واسم فعل ماض ، واسم فعل مضارع. ومن هؤلاء: محمد محيي الدين، وعباس حسن ، ومحمد عيد[1] .

وأوضح محمد الريحاني أن المشبهات بالفعل تدل على زمن بفعل القرائن "باستثناء اسم الفعل الذي يدل على معنى مؤوله وقسمه الزماني "[2] بلا قرائن.

وكذلك رأينا يوسف الحمادي يطلق على اسم الفعل مصطلح :" خالفة الألفاظ ذات الدلالات الفعلية بمرادفاتها" ، وكان من الطبيعي أن ينقسم اسم الفعل عنده بأقسام الفعل الزمنية، فقال: "وهي بهذا أنواع ثلاثة: ماله دلالة الماضي ... وماله دلالة المضارع ... وماله دلالة الأمر"[3] .

بل زاد على ذلك فاقترح إثبات ذلك لها في الإعراب ، فإن أردت إعراب "هيهات اللقاء" "فهيهات خالفة لها دلالة ماضي الغائب ، مسند مفتوح الآخر ....

---

[1] انظر "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" (هامش) ٧٦/٤، "النحو الوافي"١٤٣/٤- ١٤٤" النحو المصفى" ٦٤١.

[2] محمد عبد الرحمن الريحاني "اتجاهات التحليل الزمني" ١٥٢.

[3] يوسف الحمادي "النحو في إطاره الصحيح" ١٦٨.

وعلى الرغم من إثبات ذلك المعنى الزمني فإن يوسف الحمادي يرتضي ما ذهب إليه تمام حسان من أن هذه الخوالف "صيغ انفعالية أو إفصاحية" ولكنه لا يرى في ذلك موجبا لتجريدها من الدلالة الزمنية.

أما تمام حسان فإنه يتخذ من المعنى الإفصاحي الذي تؤديه هذه الصيغ دليلاً على عدم دلالتها على زمن معين ، إذ يقول : "واضح أن هذه الألفاظ تخلو من علامات تبرر تقسيمها إلى ماض ومضارع وأمر ولكنها جميعاً للتعبير عن شحنة نفسية انفعالية ،يحس

بها المتكلم في الحاضر فلا تنسب إلى تقسيم زمني"[1].

وارتضى محمد عبد الله جبر ما ذهب إليه تمام حسان وغيره من نفي ربط هذه الألفاظ بالحدث والزمن ، ووسمه بأنه:" لا مبرر له"[2]، كما يرى أن ربط النحاة أسماء الأفعال بالفعل، ومن ثم تقسيمها اعتماداً على أقسام الفعل هو "ارتباط دلالي تفسيري لا علاقة له بالصيغ الفعلية وما تؤديه من معنى الحدث والزمن"[3]. ويرتكز محمد عبد الله جبر لتدعيم رأيه على أمور، أهمها :

---

[1] تمام حسان "الخلاصة النحوية" ١٥٢.

[2] محمد عبد الله جبر "أسماء الأفعال والأصوات" ١٩٦.

[3] المرجع نفسه ٢٩٨.

أ- ما ثبت عن الرضي من جعله "أوه" و"أف" بمعنى توجعت وتضجرت الإنشائيتين، لا بمعنى أتوجع وأتضجر[1] ومعنى ذلك تأكيد محمد عبد الله جبر للمعنى الإنشائي الذي يجرد أسماء الأفعال حينئذ من الزمن، وبه ينفي انقسامها بأقسام الفعل.

ويفصل رأي فاضل الساقي في هذا الخلاف بما هو جدير بالقبول، حيث يفرق بين دلالة الأسلوب متكاملاً وبين مفردات أسماء الأفعال، فهو لا يرد وجود اسم فعل ماض أو اسم فعل مضارع حسب الفعل المؤول به، وإنما يجعلهما منقولين إلى الإنشاء، مؤيدا المعنى الإفصاحي أو التأثير الانفعالي الذي تؤديه الخوالف داخل الأسلوب، حيث تكوّن أسلوباً إنشائياً فيتجردان حينها من الدلالة الزمنية، ونلمس هذا في قوله: "والذي يبدو أن الخوالف جميعاً تستعمل في الأسلوب الإنشائي حتى ما كان يسمى عند النحاة بأسماء الفعل الماضي وأسماء الفعل المضارع... ذلك أن الفعل الماضي والمضارع قد يستخدمان في الإنشاء"[2].

ب- تفسيره لمعاني أسماء الأفعال بكلمات غير فعلية، إذ يقول: "ويمكن أن تصلح كلمات أخرى غير فعليه لأن تفسر تلك الألفاظ، كأن

---

[1] الرضي "شرح كافية ابن الحاجب" ٣/ ١٦٥. علما بأنهما عند الجمهور اسمي فعل مضارع.

[2] فاضل الساقي "أقسام الكلام العربي" ٢٥٠.

تفسر "هيهات" بمعنى: بعيد، أو بكلمة "لا" وسرعان "تفسيرها" سريع"، وهكذا ..."[1].

ويدعم ما ذكره محمد عبد الله جبر هنا قول الفراء في "معانيه": "إن معنى "هيهات" بعيد،

كأنه قال: بعيد ما توعدون"[2] ومنه أيضاً ذهاب الرضي إلى جواز تقدير اسم الفعل بالمصدر، قائلا في﴿ هيهات هيهات﴾ (المؤمنون ٣٦) "أي بعيداً "[3].

الأمر الثاني: إعمالها عمله:

أما من حيث الإعمال فقد اقتضى ذلك عند النحاة أن يحكم لها بحكم الأفعال التي بمعناها: فتحتاج إلى مرفوع دائماً تكتفي به ويتم به المعنى إن كان الفعل الذي بمعناها كذلك ، كما أن" تعلُّق هذه الأسماء بما زاد على المرفوع مساو لتعلق الأفعال به"[4] وهذا ما عبّر عنه جمع من النحاة بالمساواة في التعدي واللزوم، ومنه قول السيوطي: "حكمها غالباً في التعدي واللزوم وغيرها كإظهار الفاعل وإضماره حكم موافقها معنى"[5].

---

[1] محمد عبد الله جبر "أسماء الأفعال والأصوات" ١٩٦.

[2] الفراء "معاني القرآن" ٢٣٥/٢.

[3] الرضي "شرح كافية ابن الحاجب" ١٨٥/٣.

[4] ابن مالك "شرح الكافية" ٤٥/٢.

[5] السيوطي "الهمع" ١٠٥/٢.

وإذا تعددت الأفعال التي يمكن أن ينوب عنها اسم الفعل في المعنى واختلف عملها، اختلف عمل اسم الفعل تبعاً لتقدير الفعل، وقد ذكره ابن مالك [1] وكذلك ابن هشام في قوله: "وقد يكون اسم الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به، فيستعمل على أوجه باعتبارها، قالوا "حيهل الثريد" بمعنى: إئت الثريد، و"وحيهل على الخير"، بمعنى: أقبل على الخير، وقالوا: "إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر، أي: أسرعوا بذكره"[2].

إلا أن النحاة في حديثهم عن الإعمال أقروا بقصور اسم الفعل في العمل؛ معللين ذلك بأنه فرع في الإعمال، واستدلوا على ذلك بأمور ثلاثة:

أولها: عدم ظهور الضمير معه: يقول سيبويه في مطلع حديثه عن هذه الكلمات مؤكداً اسميتها: "هي أسماء للفعل، لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء" [3] وأكد ذلك غيره من النحاة ومنهم السيوطي الذي ذكر أن أسماء الأفعال تخالف الفعل في أنها" لا يبرز معها ضمير، بل يستكن فيها مطلقاً بخلاف الفعل، فتقول "صه" للواحد والاثنين والجمع وللمؤنث والمذكر"[4].

---

[1] ابن مالك "شرح الكافية" ٢/٤٥.

[2] ابن هشام "أوضح المسالك" ٤/٨١.

[3] سيبويه "الكتاب" ١/٢٤٢.

[4] السيوطي "الهمع" ٢/ ١٠٥.

إلا أن النحاة وجدوا "هلم" و "تعال" و"هات" قد لحقتها الضمائر في لغة تميم ، فذهب بعضهم إلى الاعتداد بهذه اللغة وعد هذه الكلمات أفعالا لا أسماء أفعال ، وفي ذلك يقول سيبويه: إن" ناساً من العرب يجعلون "هلم" بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل يقولون : هلم وهلمي وهلما وهلموا"[1]. ويقول ابن مالك عن "هلم": هي "اسم فعل على لغة الحجازيين ، وفعل على لغة بني تميم ، لأن الحجازيين لا يبرزون فاعلها ... وبني تميم يبرزونه".[2]

كما اعتمد ابن مالك لنفي كون "هلم" و "تعال" اسمي فعل على قبولهما ضمير الرفع البارز، إذ يقول في "الكافية" : " ثم أشرت إلى ما يؤمن من غلط وقع فيه النحويون بقولي:

وليس منها ما يرى محتملاً ◆ ◆ ◆ ضمير رفع بارزاً متصلاً

إذ إن من النحويين من جعل من أسماء الأفعال "هات" و "تعال" ، وإنما هما فعلان غير متصرفين والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع البارز بها" [3]

---

[1] سيبوية "الكتاب" ٢٥٢/١.

[2] ابن مالك "شرح الكافية" ٤٦/٢.

[3] ابن مالك " شرح الكافية" ٤٦/٢ . قوله غير متصرفين يشير إلى جموده ولزومه صورة واحدة ، أما جعل إظهار المضمر من التصرف فهو ما يشير إليه الرضي ، كما سنرى الآن بإذن الله.

وفي المقابل ذهب فريق من النحاة إلى النظر إلى لحوق ضمير الرفع البارز بهذه الكلمات على أنه لغة غير مختارة، ونلمحه في تفسير الزمخشري لقوله تعالى﴿هلم شهداءكم﴾(الأنعام ٥٠) إذ يقول: "يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث عند الحجازيين وبنو تميم تؤنث وتجمع. "[١] بينما يصرح الرضي بالحكم على قول بني تميم بعدم الفصاحة."[٢]

أما ابن يعيش فقد اهتم بربط ذلك بالغرض الذي وجدت من أجله أسماء الأفعال، قائلاً: "تركهم إظهار علامة التأنيث والتثنية والجمع ، مع أن في كل واحد من هذه الأسماء ضميراً للمأمور ، والمنهي عنه ، ونيابته عنه دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار"[٣].ويحمد لابن يعيش هنا التفاته للخصوصية التركيبية لاسم الفعل ، من خلال الغرض الذي يؤديه ، والدلالة التي يفيدها.

ثانيها : عدم تقدم معموله عليه ، وهو مذهب سيبويه ، إذ يقول:" واعلم أنه يقبح : زيداً عليك ، وزيداً حذرك ، لأنه ليس من أمثلة الفعل ... فليس يقوى هذا قوة الفعل ؛ لأنه ليس بفعل"[٤] وقد وافقه عدد من النحاة ، يقول ابن

---

[١] الزمخشري "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل " ١٣٤/٢.

[٢] انظر : الرضي "شرح كافية بن الحاجب" ١٨٤/٣.

[٣] ابن يعيش : شرح المفصل ٢٥/٤.

[٤] سيبويه "الكتاب" ٢٥٢/١ – ٢٥٣.

عقيل شارحاً بيت ابن مالك : " أشار بقوله : " وأخر ما لذي فيه العمل" إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه ... ولا يجوز تقديمه عليه فلا تقول زيداً دراك ، وهذا بخلاف الفعل"[1].

وخالف الكسائي في ذلك فأجاز إعمالها في معمولها المتقدم عليها ، وهو ما أورده السيوطي فقال:"وجوز الكسائي أن يتصرف فيها بتقديم معمولها عليها ؛ إجراء لها مجرى أصولها وجعل منه قوله تعالى: (كتابَ الله عليكم) (النساء ٤٢).

وقول الشاعر:

يَا أيُّها المَائِحُ دَلْوي دُونَكا ❖ ❖ ❖ إنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكا [2][3]

وتأول ذلك الذاهبون إلى منع تقدم المعمول ، متبعين في ذلك سيبويه الذاهب إلى أن المعمولين "كتاب الله" و "ودلوي" منصوبان بفعل محذوف ، معناه اسم

---

[1] ابن عقيل "شرح الألفية" ٥٤٣- ٥٤٤.

[2] البيت لجارية من بني مازن في "الدرر" ٣٠١/٥ نسبه محمد محيي الدين في تحقيق "لأوضح المسالك" ٨٢/٤ إلي راجز جاهلي من بني أسيد ابن عمرو بن تميم. انظر: "خزانة الأدب" ٢٠٠/٦، "شرح التصريح" ٢٠٠/٢، الأشباه النظائر ١/ ٣٤٤، "الإنصاف" ٢١٠/١.

[3] السيوطي "الهمع" ٢/ ١٠٥.

الفعل المتأخر عليه، ففي مثل قولك : "زيداً عليك" يقول سيبويه : " إلا أن ... تنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك"[1].

وقدر ابن مالك المحذوف باسم فعل مساو للمذكور ، ونسبه لسيبويه، كما أجاز كون "دلوي" مبتدأ [2] وأورد صاحب "الإنصاف" هذا الخلاف، جاعلاً قوله تعالى:(كتاب الله) منصوباً على المصدرية بفعل محذوف تقديره "كتب كتاباً الله عليكم"[3].

وعلى اختلاف هذه التأويلات فالتكلف فيها باد ، والأولى العدول عنه إلى إجازة تقدم معموله في حدود المسموع ، خاصة إن كان اسم الفعل مما نقل من الظرفية أو الجار والمجرور ، إذ الشواهد الواردة والمحتج بها لم تخرج عن هذا الإطار.

ثالثها: عدم إعمالها مضمرة : وهو مذهب الجمهور ، إلا أن ابن مالك – كما رأينا –قد جوز أن يكون قولك "دلوي" معمولة لـ "دونك" المحذوفة ، في قول الشاعر :

يا أيها المائح دلوي دونكا...

---

[1] سيبويه "الكتاب" ٢٥٢/١ – ٢٥٣ .

[2] ابن مالك "شرح الكافية" ٤٨/٢.

[3] ابن الأنباري "الإنصاف" ٢١٢/١ مسألة رقم (٢٧).

مستندا إلى أن سيبويه جعل قولك "دلوي" دونك " بمعنى:دونك دلوي[1]. ورد عليه خالد الأزهري بقوله : " وفيما قاله نظر ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً" كما رد ما استند عليه برؤية ثاقبة وذهن واع للمعاني ،إذ يقول:إن" كلام سيبويه محمول على تفسير المعنى لا على تفسير الأعراب"[2]. والذي يبدو أن تقدير اسم الفعل محذوفاً - باعتباره عاملاً فيما بعده - هو من باب التكلف والبعد عن التقدير الصحيح للمعاني .

أما المحدثون فقد اتجهت آراؤهم باختلافها إلى تناول الإعمال عامة ، دون التفصيل في وجوهه ضعفا وقوة ، فأثبت لها مهدي المخزومي الإعمال على الرغم من إقراره بتخلفها؛ وذلك إذ يقول : " وقد احتفظت هذه الأفعال بما للأفعال المتطورة من أحكام ، فأسندت إلى الفاعل ، كما يسند الفعل المتطور..." [3].

ورفض تمام حسان الإعمال المنسوب لهذه الكلمات، منطلقا من أن: " فكرة العمل مرفوضة برفض كون الألفاظ تعمل في ألفاظ أخرى؛ لأن المعربات جاء إعرابها للتعبير عن موقعها من السياق، وقد ارتضى النحاة مثلاً

---

[1] انظر : ابن مالك " شرح الكافية" ٤٨/٢.

[2] خالد الأزهري " شرح التصريح على التوضيح "٢٠٠/٢ .

[3] مهدي المخزومي "النحو العربي : نقد وتوجيه" ١٤٢. وذلك بناء على قوله بفعليتها .

أن يكون المبتدأ مرفوعاً بالابتداء ، فلماذا لا يرتفع الفاعل بالفاعلية ، والمفعول بالمفعولية..." [1].

إلا أن تمام حسان يتحدث عن الواقع بعد اسم الفعل والمتعلق به في المعنى ، لا من منظور الإعمال، وإنما –على حد قوله– من حيث "التضام" و "الرتبة". فيرى أن هذه الخوالف" تأتى مع ضمائم معينة من الأدوات والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات"[2] وأن "الرتبة بين الخالفة وبين ضميمتها محفوظة "[3].

والحق أن فكرة العامل ليست دوماً بمعزل عن تأدية المعنى المفهوم من السياق ، فالفاعل – مثلاً – هو القائم بالفعل والمفعول به هو ما وقع عليه الفعل ، ومعنى كونهما معمولين للفعل ، أي: مرتبطان به في المعنى . ولكن نظرة تمام حسان قد تميزت بالروح الوصفية العلمية التي تصف الواقع اللغوي لهذه الكلمات ، بعيدا عن الإسراف في البحث عن إعمالها ضعفا وقوة ، ويمدح له كذلك تأكيده على أن أسماء الأفعال تدخل في تراكيب خاصة ، ويسمح لها بالحركة داخل إطار المسموع تقديماً وتأخيراً ، بما لا يخل بدلالتها الخاصة التي تؤديها.

---

[1] تمام حسان "الخلاصة النحوية" ١٥٢.

[2] تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" ١١٨.

[3] المرجع نفسه : ١١٧.

وقد ذهب محمد عيد - الذي اختار قول الكسائي- إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وذلك حيث يقول : "ويبدو أن ... لرأي الكسائي وجاهته ويقبله ذوق المتحدث باللغة "[1]. ويتضح من تعليله لهذا الاختيار استناده على الواقع اللغوي في اسم المختار بأنه المقبول ذوقاً لكونه مسموعاً ومتعاملاً به ، وذلك بعيداً عن الجدل العقلي والتأويلات المتكلفة .

٣- مشابهة هذه الكلمات للحروف :

أ- بناء أسماء الأفعال :

علل ابن مالك بناء هذه الكلمات بمشابهتها للحروف، في أنها " عاملة غير معمولة مع الجمود ، ولزوم طريقة واحدة ، فاستغنت عن الإعراب ؛ لأن فائدته الدلالة على ما يحدث من المعاني بالعوامل ، وذلك غير موجود في أسماء الأفعال"[2] .

أما الرضي فقد استند على قول ابن الحاجب:" أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي"[3] فجعل حجة بنائها "مشابهتها مبنى الأصل، وهو فعل الماضي والأمر"[4] ومضى في تأكيد علته - مخالفاً النحاة في

(١) محمد عيد " النحو المصفى " ٦٤٦

(٢) ابن مالك " شرح الكافية" ٢/٥٠.

(٣) ابن الحاجب "الكافية" ٣/١٦٥

(٤) الرضى " شرح كافية ابن الحاجب" ٣/١٦٥.

تأويلهم - فقال : " لا نقول إن "أف" بمعنى أتضجر و "أوه" بمعنى أتوجع ، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما ، بل بمعنى تضجرت وتوجعت الإنشائيتين"[1] .

ومن أوجه تأكيد النحاة على بناء اسم الفعل ، ما نقله ابن مالك عن ابن جني من أن " فتحة الظرف المنقول إلى اسم الفعل فتحة بناء لا فتحة إعراب"[٦]

أما الرضي فقد عد الكلمات المعربة المنقولة إلى اسم الفعل مصادر باقية على مصدريتها وعلى اسميتها ، إذ لا يكون اسم الفعل إلا مبنياً، إذ يقول مصنفا لها : "منها ما لزم المصدرية ، ولم يصر اسم فعل ، نحو "إيها" في الكف و"ويها" في الإغراء .. ويجوز أن يدعى...أنه انتقل إلى اسم فعل ، والتنوين فيه كما في "صه و"مه" و"إيه" ، وهي مفتوحة لا منصوبة" [1] . مؤكداً بذلك أن استعمالها منصوبة[2] هو دليل كونها مصدراً لا اسم فعل.

---

[1] المكان نفسه. شرح الرضي، شرح كافية الله الحاجب ١٦٥/٣

[٦] ابن مالك " شرح الكافية" ٤٩/٢.

[1] الرضي " شرح كافية ابن الحاجب " ١٦٦/٣.

[2] أي معربة ، في مقابل البناء على الفتح.

بـ عدم تصرف أسماء الأفعال :

أشار النحاة إلى جمودها ولزومها صورة واحدة ، فلم تتصرف تصرف الأفعال ولا الأسماء كالمصادر والصفات المشبهة بالفعل، يقول سيبويه: "ولا تصرف تصرُّف المصادر؛ لأنها ليست بمصادر"[٣] ويشير ابن مالك إلى جمودها بقوله: "أسماء الأفعال قاصرة عما للأفعال من التصرف في نفسها" [٤] ، جاعلا جمود هذه الكلمات ولزومها طريقة واحدة من علل بنائها [٥]، كما قال الرضي بعدم تصرفها تصرف الأفعال [٦].

وزاد السيوطي فجعل من أوجه عدم التصرف منع وقوعها مواقع إعرابية مختلفة ، وذلك إذ يقول: " أسماء الأفعال...لا تصرف تصرف الأفعال ، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف الأسماء ، إذ لا يسند إليها ... ولا يخبر عنها"[٧].

---

[٣] سيبويه "الكتاب" ٢٤٣/١ .

[٤] ابن مالك " شرح الكافية " ٤٥/٢ .

[٥] المرجع السابق ٥٠/٢. وقد سبقت الإشارة لذلك .

[٦] الرضى، " شرح كافية ابن الحاجب " ١٦٥/٣.

[٧] السيوطى "الهمع" ١٠٥/٢. معنى ذلك عدم تأثرها بالعوامل ، وعليه الجمهور ، وخالفه ابن يعيش ، ورُدَّ عليه .

وقد سمع عن العرب وجوها لتصريف بعض ما عد أسماء أفعال ، ومن ذلك ما ذكره ابن مالك من قول بعض العرب : "أهلم" مضارعاً لـ"هلم" ، وكذلك "أهاء" بفتح الهمزة وكسرها مضارعاً لـ "هأ"[٨] .

بينما اعتمد ابن مالك على ذلك لنفي أن تكون "هلم" و"هأ" أسماء أفعال ، وإنما أفعال حقيقية لتصرفها .

ومنه أيضاً- قول الجوهري في "هات" :تقول :هات لا هاتيت ، وهات إن كانت بك مهاتاة ، وما أهاتيك كما تقول : ما أعاطيك[٢] .

وأشار عدد من المحدثين إلى جمود هذه الكلمات ، حيث وصفها تمام حسان بقوله: "جميع هذه الخوالف صيغ مسكوكة مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصرفية"[٣]، ويستثني منها صيغة "فَعَال" . كما أشار فاضل الساقي إلى ميزات الخالفة ، حيث إنها لا تدخل في جداول تصريفية ، وليست لها صيغ معينة ، ولا يتغير بناء مثالها باختلاف الزمن ، ولا باختلاف معاني التصريف"[٤].

---

[٨] ابن مالك " شرح التسهيل" ٢٤/١ .

[٢] الجوهرى ، " تاج اللغة وصحاح العربية " ، مادة (هيت) ٢٧١/١ ، وانظر أيضا :ابن مالك "شرح الكافية" ٤٦/٢ .

[٣] تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" : ١١٧.

[٤] انظر ، فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربى ٢٥٣.

بينما يدعو محمد عبد الله جبر إلى دراسة أسماء الأفعال بصورة أدق وأعمق من درس ما يخضع للنظام الصرفي العام للغة ، ومن ثم يشبهها بدراسة أسماء الإشارة والضمائر والموصولات ، "ذلك أن تلك الأبواب ألفاظ محصورة معدودة خارجة عن النظام الصرفي الاشتقاقي المألوف ، فهي تتكون من عناصر إشارية تمثل جانباً بدائياً من جوانب ألفاظ اللغة" [1] .

أما مهدي المخزومي – الذي ذهب إلى أنها أفعال متخلفة شاذة – فقد أوضح ذلك التخلف بقوله : هذه الكلمات" لم تسلك سبيل الأفعال في تصرفها ، ولا في صياغتها ، ولا في اتصالها باللواحق"[2]. ولكنه يخص بناء "فَعَال" بحديث ، إذ يراها صيغة قياسية ، مثلها مثل جبهة الأمر "افعل"[3] .

٤. الخلاف في تأثرها بالعوامل :

لقد أشار عدد من النحاة في تعريفاتهم لأسماء الأفعال أنها عاملة لامعمولة ، وجعلوا ذلك من باب مشابهة اسم الفعل للأفعال ، وبه يتميز عن المصادر لكونها نائبة عن الأفعال وعاملة عملها مع تأثرها بالعوامل . وفيه يقول ابن الناظم: "واستعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير

---

[1] محمد عبد الله جبر "أسماء الأفعال وأسماء الأصوات" ٦٠٥.

[2] مهدي المخزومي، النحو العربي ، نقد وتوجيه" : ١٤١.

[3] المرجع نفسه: ٢٤. المرجع السابق، ص٢٤ لفرض توحيد المنهج على حد رؤية المحكّم.

معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللفظ بالفعل ، فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنى، فليس مثلها في الاستعمال ، لتأثرها بالعوامل "[1]. بينما ذهب ابن مالك في " شرح الكافية " إلى أن اسم الفعل بذلك يشبه الحروف ، فقال : "أما أسماء الأفعال فإنها أشبهت الحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة"[2].

ومشابهتها للحروف أقوى ، إذ إن المضارع يتأثر بالنواصب والجوازم، كما أشار الصبان إلى وقوع الأفعال معمولة للاسم الجازم الشرطي[3]. وعليه لا يصح اعتبار الأفعال غير معمولة إلا إن حدد ذلك بكونها غير معمولة لفعل.

واعتماداً على أن اسم الفعل لا يقع معمولاً ، رد الرضي قول من جعلها في موضع رفع مبتدأ ،معللا ذلك بأن " اسم الفعل ... لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ"[4] ويقول أيضاً: "وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء "[5].

---

[1] ابن الناظم "شرح الألفية" ٦١١.

[2] ابن مالك "شرح الكافية" ٥٠/٢.

[3] انظر الصبان "حاشية الصبان" ٢٨٧/٣.

[4] الرضي "شرح كافية ابن الحاجب " ١٦٧/٣- ١٦٨.

[5] المكان نفسه. المرجع السابق، ص

إلا أن ابن يعيش يخالف ما عليه جمهور النحاة ، إذ يحتج على اسمية هذه الكلمات بإسناد الفعل إليها ، فيقول:" والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة ، إسناد الفعل إليها ، يقول الشاعر :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا ❖ ❖ ❖ دعيت نزال وَلُجَّ في الذعر[1].

فلو كانت "نزال" بما فيها من الضمير جملة لما جاز إسناد "دعيت" إليها من حيث كانت الجمل لا يصح كون شيء منها فاعلاً "[2] ويمضى فيستشهد ببيت آخر على وقوع اسم الفعل مفعولاً به ، وهو :

فدعوا نزال فكنت أول نازل ❖ ❖ ❖ وعلام أركبه إذا لم أنزل[3].

ورد السيوطي على قول زهير بأن ذلك من باب الإسناد اللفظي[4]، إذ المقصود لفظ "نزال" وعليه يحمل البيت الثاني .

---

[1] البيت ، لزهير بن أبي سلمى ، "ديوانه" بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة (د.ت) ص ٨٩ ، " والهمع "
١٠٥/٢ ، "الكتاب " ٢٧١/٣.

[2] ابن يعيش "شرح المفصل " ٢٥/٤ - ٢٦.

[3] البيت لربيعة بن مقروم الضبى ، الخزانة ٩/٥ ، ٣١٧/٦ " شرح المفصل" ٢٧/٤ ، "معجم الشواهد العربية"٣١٩.

[4] السيوطى "الهمع" ١٠٥/٢.

رابعاً: أقسام أسماء الأفعال بين القياس والسماع:

لقد ارتبط الحديث عن جمودها هذا بكونها سماعية غير قياسية، وهو الرأي المختار ، إلا ما أشار إليه النحاة من اتساع الكسائي في قياسيتها، ومنه ما نسبه ابن مالك إلى الأخفش من جعله اسم الفعل من الرباعي : كـ "قرقار" مقيساً عليه[1].

ومن المجمع عليه أن التعامل مع هذه الكلمات في إطار كونها مجموعة واحدة تدرس تحت مصطلح "اسم الفعل" لا يعني مجيئها على ضرب واحد . يقول ابن هشام موضحا أقسام اسم الفعل : اسم الفعل ضربان:

أحدهما: ما وضع من أول الأمر كذلك : كشتان وصه و وي.

الثاني : ما نقل من غيره إليه ،وهو نوعان : **منقول** من ظرف أو جار ومجرور نحو "عليك" بمعنى "الزم" ، **ومنقول** من مصدر ،وهو نوعان: مصدر استعمل فعله نحو: رويد زيد ، فإنهم قالوا :أروده إرواداً بمعنى أمهله إمهالاً... ومصدر أهمل فعله ، نحو:بله زيداً ، فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك[2] ولعل في ادعائه الأخير" فعل مهمل" افتراضاً غير مدعّم ، ولا يقبله الدرس اللغوي الحديث .

---

[1] ابن مالك " شرح الكافية " ٤٧/٢..

[2] انظر: ابن هشام "أوضح المسالك" ٧٩/٤ - ٨٠.

كذلك حاول محمد عيد من المحدثين إجمال القول فيما يختص بأقسام اسم الفعل ، إذ يثبت أربعة مصطلحات تجتمع تحتها صيغ اسم الفعل المختلفة، وهي "المرتجل ويقابله المنقول ، والسماعي ويقابله القياسي"[1] ، وبيانها كما يلي:

١- المرتجل : يقصد به ما وضع من أول الأمر اسم فعل، مثل: صه، مه ، وي.

٢- المنقول : ما استعمل قبل اسم الفعل ظرفاً أو مجروراً أو مصدراً.

٣- السماعي : يقصد به الاقتصار على الكلمات التي نطقها العرب الفصحاء من أسماء الأفعال ، وذلك يشمل معظم أسماء الأفعال التي تقدمت نماذج منها.

٤- القياسي : يقصد به استخدام كلمات جديدة قياسياً على ما نطق به العرب ، وهذا في صورة واحدة ،وهي ما جاء على وزن "فعال" من كل فعل ثلاثي تام مصرف.

ونرى أمثال تمام حسان ومهدي المخزومي يقفون عند صيغة "فعال" ، كما وقفوا عند المنقول من الجار والمجرور والظرف، حيث إن الخلاف

---

[1] محمد عيد "النحو المصفي" ٦٤٤ – ٦٤٥.

في كونهما مقيسين متداول في كتب النحاة القدماء، التي أثبتت خلافاً في قياسية وخصوصية هذين النوعين، وذلك كما يلي :

١- **صيغة "فعال"** : وفيها يقول سيبويه : "واعلم أن "فعال" جائزة من كل ما كان على بناء فَعَل ، فَعُل ، فَعِل ، ولا يجوز من "أفعلتُ" لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة"[١].

وعليه ذهب ابن الحاجب إلى أن "فعال بمعنى الأمر من الثلاثي قياس"[٢] ، وهو اختيار ابن مالك ، إذ يقول :"والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من كون صوغ اسم الفعل مطرداً من الثلاثي خاصة ، بشرط كونه على "فعال"[٣]. وزاد الرضي فقال : " قال المصنف: لو قيل على مذهبه [أي : سيبويه] :إن هذه الصيغ من الثلاثي فعل أمر لا اسم فعل ، لم يكن بعيداً ؛ لأنها جرت من الفعل على صيغة واحدة ، كجريان صيغة "أفعل" ، قال : ولكنه لم يقله أحد"[٤].

ونسب إلى المبرد القول بعدم قياسيتها ، أورد ذلك القول خالد الأزهري : "ولم يقس المبرد شيئاً من الباب ؛ لأنه ابتداع لما لم يسمع من الأسماء ، ورد

---

[١] سيبويه "الكتاب" ٢٨٠/٣.

[٢] ابن الحاجب "الكافية" ١٨٩/٣.

[٣] ابن مالك "شرح الكافية" ٤٧/٢.

[٤] الرضي "شرح كافية ابن الحاجب" ١٩٠/٣.

بأنه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقياً بالاتساع وإن فقد السماع"[1].

ويتضح من خلال التقسيم الذي وضعه محمد عيد أنه يحذو حذو سيبويه في قياسية صيغة "فعال" ، وقد اعتمد مهدي المخزومي على ذلك ، وعلى أدائها معنى "افعل" ليخرجها من دائرة اسم الفعل، ويجعلها فعلاً خالصاً ،وينسب ذلك للكوفيين فيقول: " أما بناء "فعال" فعند البصريين اسم فعل وعند الكوفيين فعل حقيقي ، ويبدو أن رأى الكوفيين أصوب ؛ لأنه لا يختلف عن " افعل" في الدلالة ولا في الاستعمال" [2].

ويؤكد إخراج "فعال" من دائرة أسماء الأفعال أو ما سماه الأفعال المختلفة الشاذة، وذلك بقوله : "أما ما كان على "فعال" فليس بشاذ لأنه مطرد ... وكونه مطرداً يتعارض مع ما عليه هذه الأفعال من جمود وتخلف"[3]. ولا يعد رأي المخزومي بدعاً من أمره ، وإنما رأينا صورة منه في إشارة ابن الحاجب والرضي.

(٥) خالد الأزهرى "شرح التصريح على التوضيح" ٢/ ١٩٦.

[2] مهدي المخزومي "النحو العربي نقد وتوجيه" (هامش) ٢٤.

[3] المرجع نفسه ١٤١.

واختار تمام حسان قياسيتها واطرادها ، ومن ثم أخرجها من دائرة الخوالف إلى المصادر التي قد يتعدد معناها فتفيد فائدة الخوالف، ويتضح ذلك في قوله :" لا تعتبر هذه الصيغ القياسية خوالف لأدائها وظيفة الخوالف، والأولى بهذه الصيغ القياسية أن تلحق بقسم المصادر من أقسام الكلم"[1] ، ومعنى ذلك أنه يرى اسميتها .

أما محمد عبد الله جبر فقد وافق المبرد في عدم قياسية هذه الصيغة، دون أن يشير إلى رأى المبرد ، إذ يقول :" أما الصيغة التي حكم النحاة بجواز الاشتقاق على مثالها وهي صيغة " فَعَال" في الأمر، فقد رأيت أنها ليست قياسية ، وأن ما صيغ عليها ألفاظ قليلة ، وما استعمل منها معدود، وما بقى منها إلى الآن لفظ واحد هو "حذار"[2] ، ومن ثم يبقي على هذه الكلمات التي على وزن "فعال" أسماء للفعل أي : خوالف ، حسب القول الذي اختاره.

٢- **المنقول من الجار والمجرور والظرف إلى اسم الفعل** : والجمهور على أن ذلك سماعي، إلا ما أورده ابن مالك من أنه : "لا يقاس على

---

[1] تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" ١١٧.

[2] محمد عبد الله جبر "أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية" ٢٤٢.

هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع وما لم يسمع"[1] .

وقد ذكره السيوطي مختاراً كونها سماعية وذلك إذ يقول : "ولا تقاس هذه على الأصح بل يفتقر فيها إلى السماع ، وأجاز الكسائي أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع ، ورُدّ بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله"[2] .

ويرد أكثر المحدثين كون المنقول من الظرف أو الجار والمجرور ، ضمن هذه الطائفة ، إذ يتحدث تمام حسان عن مثل قولك : "دونك هذا" و"إليك عني" عند حديثه عن جملة الأمر ، التي عرفها بأنها "إحدى الجمل الحافزة على إيقاع حدث ما" [3]. وعد هذه الأساليب صورة من صور جملة الأمر ، فقال :" من صورها ألفاظ نقلت من الظرفية أو حروف الجر، نحو : دونك هذا ، وإليك عنى ... معناها الأمر، ومن حقها أن يبوب لها هنا وليس مع المرتجل... ونحو ما يوضح تحت عنوان الإخالة "[4].

---

[1] ابن مالك "شرح "الكافية" ٤٨/٢.

[2] السيوطي "الهمع" ٢/ ١٠٦.

[3] تمام حسان "الخلاصة النحوية" ١٣٩.

[4] المكان نفسه .

إن تمام حسان يثبت معنى الطلب الموجود في مثل: دونك وإليك ، وعليه يخرجها وأمثالها من الخوالف التي تؤدي – في رأيه – وظيفة إفصاحية ليس فيها معنى الطلب ، وإنما تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه"[1].

ويقول مهدي المخزومي عن هذا النوع:"ويبدو أن النحاة أدخلوا في هذا الباب ما ليس منه"[2]ثم يصرح برفضه موضحاً رأيه فيها:"ما كان ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداء فليس من الأفعال ولا من أسماء الأفعال، ولكنها ظروف ترددت كثيراً في الاستعمال فاستغنى معها عن ذكر الفعل" ، ويرى أن ذلك لا يخالف نهج النحاة، إذ ورد عنهم القول بنيابة شبه الجملة عن الفعل، في مثل قولك:"في الدار زيد؟ ووراءك عمرو ؟".

وخلاصة الأمر أن الراجح كون أسماء الأفعال بأقسامها المتباينة سماعية عرفية ، حتى صيغة "فعال" التي كثر القول بقياسيتها فإنها تفتقد إلى الكثرة التي تشفع لها بالقياسية في الواقع اللغوي التطبيقي .

خامساً : نتائج الدراسة :

ومن خلال ما سبق يمكننا الوصول إلى ما يلي :

---

(1) تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" ١١٣.

(2) مهدي المخزومي "النحو العربي: نقد وتوجيه" ١٤١.

أولاً : اضطراب النحاة في تعريف أقسام الكلمة ووضع علامات لكل قسم ، تجلى واضحاً - على المستوى التطبيقي- في دراستهم لأسماء الأفعال ، مما يتأكد من خلال المصطلح الموضوع لها الدامج بين قسمين مختلفين من أقسام الكلمة ، وإصرارهم في الوقت نفسه على إثبات تبعيتها لواحد من الأقسام .

ثانياً:ضعف اسمية هذه الكلمات التي سماها النحاة "أسماء الأفعال"، بناء على ما يلي:

أ- اضطراب أقوال جمهور النحاة القائلين باسميتها ، ومنها قول ابن مالك : "واحكم لها بحكم الأفعال التي تنوب عنها"[1] ، وقول ابن يعيش :" اسم الفعل لا يضاف ، ولا يدخل عليه عوامل الأسماء؛ معنى الفعل"[2] وكذلك قول الرضي : "اسم الفعل ... لا معنى للاسمية فيه ، ولا اعتبار باللفظ"[3]. هذا كله على الرغم من ذهابهم إلى أنها أسماء.

---

[1] ابن مالك "شرح الكافية" ٤٥/٢.

[2] ابن يعيش "شرح المفصل" ٤٩/٤.

[3] الرضي "شرح كافية الحاجب" ١٦٧/٣.

ب- عدم وضوح مسمى هذه الأسماء ،وهو ما ذكره السيوطي إذ يقول:"اختلف فى مسماه ، قيل : مدلولها لفظ الفعل ، لا حدث ولا زمان ... وقيل : بل تفيدها ... فهى اسم لمعنى الفعل ... وقيل:هي أسماء للمصادر ..."[1]. وهذا ما يتعذر معه انطباق حد الاسم عليها .

ج- عدم التعويل على التنوين اللاحق ببعض هذه الأسماء ،وهو العلامة الوحيدة التي اعتمدها النحاة لإثبات اسميتها ؛ إذ لا يحمل دلالته نفسها عند وقوعه مع الأسماء الثابتة الاسمية .

ثالثاً : ضعف القول بفعلية هذه الكلمات ، وذلك بناءً على ما يلي :

أ- نفي انقسامها بأقسام الفعل بناء على دلالتها الإنشائية ووظيفتها الإفصاحية التي تؤديها بعيدا عن الزمنية، وكذلك إمكانية تفسير معانيها بالمصدر لا الفعل .

ب- تخلفها في الإعمال إلى الحد الذي يمكن أن ينفي كونها عاملاً معنوياً ، إذ تتركب – في الغالب - تراكيب خاصة محدودة ، لا يسمح فيها بالتقديم والتأخير ، أو الرفع والنصب والجر إلا في حدود المسموع .

---

[1] السيوطي "الهمع" ٢/ ١٠٥.

ج- عدم قبولها لإسناد الضمائر إليها .

رابعاً : تأدية اسم الفعل دلالة في نفسه ، أخرجه – بإجماع اللغويين – من دائرة الحروف ، وذلك على الرغم من تشابههما في البناء والجمود وعدم التصرف تصرف الأسماء أو الأفعال.

خامسا: ترجيح استقلالية ما أطلق عليه النحاة "أسماء الأفعال" وكونها قسما رابعا مستقلا من أقسام الكلام. وأرى أن الدعوة لإحياء مصطلح "الخالفة" تستحق التأييد ؛ إذ وجد هذا المصطلح عند القدماء وأيده عدد من المحدثين.

سادسا : التركيز على الوظيفة الدلالية التي تؤديها "الخوالف" ، تقوي القول الداعي إلى جعلها قسما خاصا من أقسام الكلم. وذلك اعتمادا على أن النحاة قد اعتمدوا الوظيفة الدلالية المستفادة من الكلمة لتقسيم الكلمة ووضع الحدود لكل قسم فقد أجمع القدماء والمحدثون على ما تتميز به "الخوالف" من تأدية معانٍ إنشائية إفصاحية خاصة.

سابعا: قبول التقسيم العام لأسماء الأفعال (الخوالف) ، وهو :

أ- **المرتجل**: على أن تدخل فيه كل كلمة لم يسمع استعمالها في اللغة إلا "خالفة" . وعليه تدخل الخوالف التي قال النحاة بأنها منقولة من مصادر أهملت أفعالها ؛ إذ لا يؤيد هذا الزعم حجة علمية .

ب- **المنقول** : ويدخل فيه الظروف والجار المجرور والمصادر التي قد تستعمل على أصلها ، فقولك : أمامك ودونك وعليك ، قد تستخدم أشباه جمل كما تستخدم " خوالف".

ثامناً : إمكانية حصر "الخوالف " ومما يعين على ذلك اختيار القول بأنها سماعية ، ومن ثم إخضاع كل "خالفة" لدراسة تحليلية دلالية ، يكون المحور الأساسي فيها هو المعنى ، تركيزاً على دلالة التنوين اللاحق بعضها ، وخصوصية البنائية التركيبية - الصرفية والنحوية- التي يأتي عليها اسم الفعل .

قائمة المصادر والمراجع

١) ابن الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن أبي الوفا) " الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين "،٢ج ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١٩٩٨، ١م.

٢) ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي) " الخصائص " ٣ج .تحقيق : علي النجار. بيروت :دار الهدى للطباعة ، ط٢ (د.ت).

٣) ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله بن عبدالرحمن)"شرح ألفية ابن مالك"تقديم أحمد الحمصي ومحمد أحمد قاسم. طرابلس : منشورات دار جروسي ، ط١ ، ١٩٩٠م.

٤) ابن مالك(جمال الدين محمد بن عبد الله)" شرح التسهيل" ،٣ج ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١، ٢٠٠١م.

٥) ابن مالك"شرح الكافية الشافية"،٢ج ، تحقيق:علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١، ٢٠٠٠م.

٦) ابن الناظم (محمد بن جمال الدين بن محمد بن مالك) " شرح ألفية ابن مالك " تحقيق : عبد الحميد السيد محمد، بيروت :دار الجيل، ط١ ،١٩٩٨م.

٧) ابن هشام (جمال الدين بن هشام الأنصاري) " مغني اللبيب في شرح كتب الأعاريب " . تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، بيروت : دار الفكر ،ط١ ، ١٩٩٨م.

٨) ابن هشام " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " ومعه " عدة السالك في تحقيق أوضح المسالك " تأليف: محمد محيي الدين . صيدا – بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١٥هـ

٩) ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي) "شرح المفصل" . بيروت:عالم الكتب (د.ت).

١٠)الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد) " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٩٨م.

١١)أنطوان الدحداح " قاموس الجيب في لغة النحو العربي" . بيروت :مكتبة لبنان ، ط١ ، ١٩٩٧م.

١٢) البغدادي(عبد القادر بن عمر)"خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب "،تحقيق:عبد السلام هارون ، القاهرة: مكتبة الخانجي ، ط٣ ١٩٨٩م.

١٣) تمام حسان "الخلاصة النحوية". القاهرة: عالم الكتب ،ط١ ، ٢٠٠٠م

١٤) تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" مصر : الهيئة العامة للكتاب ،ط٢ ،١٩٧٩م .

١٥) الجوهرى ، " تاج اللغة وصحاح العربية " ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة : الطبعة الثانية ١٩٨٢م

١٦) خالد الأزهري " شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك " . بيروت: دار الفكر (د.ت).

١٧) الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي) " شرح كافية ابن الحاجب "تقديم: أميل بديع يعقوب ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط١ ،١٩٩٨م.

١٨) الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود) "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ". بيروت : دار المعرفة (د.ت).

١٩) زهير بن أبى سلمى "ديوانه" بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة (د.ت).

٢٠) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) "الكتاب" .تحقيق : عبد السلام هارون. بيروت : دار الجيل ، ط١ ،(د.ت).

٢١) السيوطي(جلال الدين عبدالرحمن) "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع " بيروت : دار المعرفة (د.ت).

٢٢) الصبان (محمد بن علي الشافعي) "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" . بيروت : دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٩٩٧م.

٢٣) عباس حسن "النحو الوافي" .مصر : دار المعارف ،ط٤ ، (د.ت).

٢٤) فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة" . تقديم : تمام حسان ،القاهرة : مكتبة الخانجي ١٩٩٧م.

٢٥) الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) "معاني القرآن" . بيروت : عالم الكتب ،ط٣ ، ١٩٨٣م

٢٦) محمد عبد الله جبر : "أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية" مصر : دار المعارف ١٩٨٠م.

٢٧) محمد عيد " النحو المصفى " .القاهرة : مكتبة الشباب ،ط٢ ، ١٩٩٢م .

٢٨) مهدي المخزومي "النحو العربي: نقد وتوجيه" بيروت :المكتبة العصرية ، ط١ ، ١٩٦٤م.

٢٩) يوسف الحمادي "النحو في إطاره الصحيح" مصر: دار مصر للطباعة ، ١٩٩٠م.